

بيان
المجموعة العربية

الذي سيُلقيه

سعادة المستشار محمد بن عقيل باعمر
نائب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة العربية لشهر فبراير 2009م

حول " الزراعة "ة"

خلال الإجتماع التحضيري للدورة الـ (17) للجنة التنمية المستدامة

نيويورك، 24 فبراير 2009م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

في البداية أود أن أؤكد على دعم المجموعة العربية للبيان الذي ألقاه وفد السودان نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين حول الزراعة.

السيدة الرئيس،

تشكل الأهداف والغايات المتصلة بالزراعة والمتفق عليها في المواثيق الدولية، مجموعة من السياسات التي تضع في صدارة أولوياتها إستدامة الأمن الغذائي، وتوفير الغذاء الكافي ووصوله الى فقراء الحضر والريف والاستفادة منه، بحيث يمكن زيادة الإنتاج الغذائي بشكل مستدام وكذلك تعزيز الأمن الغذائي بشكل سليم بيئياً، على نحو يسهم في إدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة ومن ثم خفض مستوى الجوع والفقر، وهو ما يتطلب بذل مزيد من الجهد لرأب الفجوة بين السياسات الموضوعية وسبل وآليات التنفيذ.

لقد أدخلت معظم الحكومات العربية تعديلات هامة على السياسات الزراعية والتسويقية، تهدف إلى دعم النشاط الزراعي كأحد أهم دعائم الاقتصاد الوطنية من خلال تنشيط دور القطاع الخاص، وإعادة هيكلة الدعم، والتطوير المؤسسي، وتحديث سياسات التسعير، وتعزيز الاستثمارات في المنتجات والخدمات الزراعية. كما أدى تحديث وتطوير التقنيات الزراعية إلى زيادة مطردة في الإنتاجية الزراعية، وخاصة في الزراعات المروية، كما سعت الدول العربية إلى التركيز على بناء القدرات من خلال زيادة المعاهد الزراعية على مستوى التعليم العالي والتعليم التقني الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام ببناء القدرات في مجال التعليم الزراعي. وعلى جانب آخر عملت الدول العربية على زيادة الوعي بأهمية السلامة الغذائية في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين وكذلك بآثارها الإيجابية على الصحة العامة وعلى الجانب الاقتصادي.

من جانب آخر فإن الدول العربية تعرب عن بالغ قلقها إزاء أزمة الغذاء العالمية الأخيرة المتعددة الأسباب والنتائج والتي تؤثر سلباً على الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تأخذ علماً بمبادرة الأمين العام إلى إنشاء فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية، نود أن نؤكد على أهمية تنسيق جهود فريق العمل مع جهود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً ضرورة تنسيق جهود مختلف الهيئات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة في تناولها لقضية الغذاء والزراعة.

السيدة الرئيس،

تعتبر المجموعة أن حل أزمة الغذاء العالمية يتطلب نهجاً متعدد الجوانب يقضي باعتماد إجراءات قصيرة، متوسطة، وبعيدة الأجل، منها تقديم الدعم الفوري للدول المتضررة وتوفير الحبوب والسماد لصغار المزارعين، وتعاون المجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة عبر توجيه الاستثمارات للقطاع الزراعي بالدول النامية ودعم جهودها في التصدي لآثار هذه الأزمة، ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية لتفادي تكرار هذه الأزمة. وفي هذا السياق، ترى المجموعة أهمية إقامة حوار جدي بين مستوردي ومصدري الطاقة والغذاء في الدول المتقدمة النمو والدول النامية لبحث كافة جوانب هذه القضية.

وفيما يلي، السيدة الرئيس، بعض من جوانب العمل المطلوبة التي تراها المجموعة العربية لازمة في مجال الزراعة:

- 1- يمثل وجود سياسة زراعية متكاملة تستمد أسسها من الأهداف الوطنية والإقليمية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. ويجب أن تكون الغاية منها العمل على دعم وتعزيز التجارة الخارجية والمتعددة الأطراف، وتشجيع البحث الزراعي العلمي، وتوحيد نظم الحجر الصحي، وتنسيق التشريعات الزراعية المتعلقة بالسلامة البيئية والغذائية، وتوحيد معايير نوعية المنتجات الزراعية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- 2- يجب إعطاء الأولوية لاستعمال التكنولوجيا الإحيائية والتنوع البيولوجي، والنباتات الملحية في البحوث الزراعية. ويجب إنشاء بنوك للجينات لحفظ ونشر الفصائل النباتية المحلية المقاومة للجفاف والحر الشديد والملوحة والظروف المناخية القاسية.
- 3- ينبغي التركيز على تنمية الإمكانات والموارد المتوفرة كالثروة السمكية، والثروة الحيوانية، والسلع ذات القدرة التسويقية العالية والميزات الاقتصادية النسبية والسلع غير الموسمية في الأسواق الخارجية.
- 4- تعزيز مرافق التسويق الزراعي وكفاءة التنظيم، والتخزين، والتجهيز ما بعد الحصاد، وهي عمليات لا تقل أهمية عن عناصر استدامة الإنتاج. وإن الخسائر التي تقع خلال عملية التسويق، وخاصة في مراحل التجهيز ما بعد الحصاد، مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية، وتصل إلى 25 في المائة من الفاكهة والخضار، و 15 في المائة من الحبوب. وهذه الخسائر تلحق أضراراً بالعائدات الاقتصادية للمزارعين وتؤثر في قراراتهم.
- 5- ينبغي التوسع في بناء القدرات على جميع المستويات المعنية بتحسين الإنتاجية وفي جميع المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، وتوفير التسهيلات المالية لدعم مشاريع تخفيف حدة الفقر وتعزيز نشاط المرأة الاقتصادي.
- 6- يجب العمل على تطوير المختبرات القائمة المعنية بسلامة الغذاء وتحسين جودته، وتطبيق المعايير الأوروبية المعمول بها على المحاصيل التصديرية، وتطوير التشريعات اللازمة، وضمان سلامة السلع الغذائية المستوردة.
- 7- أهمية إتباع التخطيط المتكامل للزراعة المستدامة عبر نهج النظام الايكولوجي وخطط التنمية، والعمل على دعم قدرات الدول النامية على الاستثمار في البحوث وبناء القدرات الذاتية وفي البرامج الأساسية اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتصدي لها، ومن ثم مواجهة أخطار الجفاف والتصحر مع إتباع سياسات الإنتاج والاستهلاك المستدامين ومواجهة تحديات التنمية الريفية المستدامة ودعم برامج نقل التكنولوجيا وتطويرها، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب الناجحة خاصة في كيفية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بالإضافة إلى دعم التوجه نحو زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة بالدول النامية.
- 8- حث دوائر البحث على المساهمة بمعارفها من أجل تحقيق فهم أفضل لأسواق الغذاء، بما في ذلك الأسواق المالية، والمضاربات والأزمة الغذائية الراهنة.

9- حث كافة الدول الأعضاء على أن تظهر الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لإيجاد نظام تجاري جديد يسهم بشكل أكبر في تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق تشجيع الإنتاج الغذائي والاستثمارات الزراعية في الدول النامية، والسعي لاستكمال جولة الدوحة التجارية، ومعالجة الدعم الزراعي الذي تقدمه الدول المتقدمة لمزارعيها والتعريفات الجمركية التي تفرضها، وذلك بهدف المساعدة على تحقيق التنمية الزراعية بالدول النامية.

10- توسيع نطاق الحوار والتعاون الإقليميين من أجل تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، الأمر الذي من شأنه أن ييسر الاستجابة السريعة لحالات نقص الغذاء على الصعيد المحلي . وفي هذا السياق يتعين توسيع قاعدة التعاون فيما بين دول الجنوب، و تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق ببرامج الأمن الغذائي، أخذاً في الاعتبار التباين بين أوجه الأزمة الغذائية وتعدد طبيعتها، مع التوصية بتبادل التجارب وأفضل الممارسات، الأمر الذي ستكون له أهمية خاصة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي.

11- مناقشة الشركاء في القطاع الخاص، وخاصة في الصناعات الغذائية، النظر في إبقاء تكلفة المدخلات الغذائية والزراعية في متناول سكان العالم باعتبار ذلك عنصراً مهماً في استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم.

12- تشجيع الجهات الخيرية العالمية على توسيع قاعدة المنح المقدمة إلى الشركاء في أفقر الدول، والموجهة نحو تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج الغذائي.

وختاماً، السيدة الرئيس، تود المجموعة التأكيد مجدداً على أن هناك مسؤولية دولية جماعية لحماية الحق في التنمية لجميع الشعوب، وعلى أهمية إتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تعترض حق الشعوب في التنمية، ولا سيما الشعوب الواقعة تحت الإحتلال الأجنبي، بحيث يتوفر لهم المناخ المناسب لحياة لائقة وكريمة تمكنهم من العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وشكراً،،،